ثورة المعلومات والاتصالات
وإمكانية التغيير في العالم العربي

✍ د/ أحمد باي
جامعة باتنة

مقدمة:

تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات العالمية من أهم ملامح العصر الحالي، ولعلها من أهم أدوات نشر قيم العولمة، وتخطي عتبة الحدود والسيادة الوطنية، لأنه يصعب على أي دولة الآن حماية إقليمها وبالتالي مجتمعها من التدفق الإعلامي والمعلوماتي.

ومن المؤكد أن لهذا الانفجار في المعلوماتية تداعيات وتأثيرات على سيادة الدول بالمعنى التقليدي، وعلى السياسات الوطنية للدول، فقد بدأت تنعكس على ديناميات العملية السياسية والسلوك السياسي في الكثير من دول العالم، وأصبحت بعض وسائل هذه الثورة تستخدم على نطاق واسع في عملية الدعاية الانتخابية والاتصال بالمواطنين، وإجراء استطلاع الرأي، الأمر الذي أصبح له تأثير كبير على أدوار المؤسسات السياسية الوسيطة مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، كما أن لهذه الثورة انعكاسات اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات أبعاد سياسية.

إن ما تشهد العديد من الدول العربية في بداية السنة الجارية (2011)، من تطورات وأحداث متسارعة عكسها الحراك على مستوى الشارع العربي ما هو الا انتفاضة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لكن سرعان ما أخذت طابعا سياسيا حاملا لمطالب الحرية والإصلاح والتغيير على مستوى الأنظمة السياسية.

وإذا كانت الحركية وأشكال التعبير لا تعّد جديدة عن المجتمعات العربية المترنمة تحت مشاكل لامتناهية حتى وإن لم تكن بنفس القوة، فإن ما يميزها هذه المرة أنها لم تأخذ ألوانا سياسية أو إيديولوجية معينة – بل وصفت – على أنها حركة شعبية شبانية عفوية. لم

تحركها الحركات الإسلامية أو اليسارية أو غيرها من الأطياف السياسية، كما كان يحصل في السابق سواء في الجزائر أم تونس أم مصر أم اليمن أم الأردن... إلخ. بل الاتهام الآن وجه إلى فاعل جديد لم يأخذ حقه من الدراسات الأكاديمية – على المستوى العربي على الأقل – هو ثورة المعلومات والاتصال وشبكات الاتصال العالمية.

من هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الورقة البحث في الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على الطبيعة التسلطية للنظم السياسية العربية؟ وهل يمكن – من خلال تتبع الأحداث الراهنة في الشارع العربي – أن تساهم هذه الثورة المعلوماتية، والتكنولوجية الاتصالات في تفكيك الأفكار والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتسلط من جهة، وتقدم بديلا لضعف الديناميات السياسية والمعارضة بصفة عامة في تحريك مسار الإصلاح والبناء الديمقراطي في العالم العربي؟

التأثير السياسي لثورة المعلومات والاتصالات في المجتمعات العربية:

إن الدراسات التي تناولت تأثير الثورة في المعلومات والاتصالات على التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي قليلة جدا، إن لم تكن نادرة وذلك راجع إلى عدة عوامل مؤثرة يمكن إجمالها فيما يلي:

■ عوامل سياسية مرتبطة بطبيعة الأنظمة التسلطية، التي تمنع في الكثير من الأحيان انتشار المعلومة على نطاق واسع، خصوصا وأن هذا المجال يعد حكرا على السلطة، وتفرض قيودا وعقوبات على بعض وسائل الإعلام بتهم مختلفة كإثارة الفتن، والتأثير على الأمن القومي، أو حتى الاقتصاد الوطني، وخير مثال على ذلك ما تبع قضية نشر خبر مرض الرئيس المصري، من محاكمة وسجن رؤساء تحرير بعض الجرائد المصرية التي تناولت الخبر، وهذا الأمر لا يختلف في الكثير من البلاد العربية.

■ عوامل اجتماعية مرتبطة بنسب الأمية المرتفعة في المجتمعات العربية وبالتالي من الصعب - بمكان - تحديد نسبة تأثر فئات المجتمع بما يصلها من المعلومات المتدفقة عبر الأقمار الصناعية وشبكات الأنترنيت، ومختلف الوسائل الإعلامية.

■ عوامل ثقافية وتطورية علمية مرتبطة بموقع الوطن العربي على خارطة الثورة العالمية للمعلومات والاتصالات، وهو ما يعبر عنه البعض "بالفجوة الرقمية" للدلالة على حجم الفجوة بين الغرب والدولة العربية[1].

■ عوامل بنائية مرتبطة بهشاشة القوى المعارضة، وغياب مراكز متخصصة في قياس الرأي العام وتحديد توجهاته حيال عديد القضايا ذات الاهتمام الوطني والعالمي.

لهذه الأسباب بقيت الدراسات بعيدة عن تناول مجال تأثير أحد أهم ملامح النظام العالمي، ومن أبرز قنوات التأثير الغربي على مختلف المجالات الحياتية في المنطقة العربية ولا سيما فيما يتعلق بالتطور السياسي والتحول الديمقراطي.

ورغم ذلك، فيمكن مناقشة حدود تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على الطبيعة التسلطية للنظم السياسية العربية، وذلك من خلال طرح فرضية إمكانية مساهمة هذه الثورة في تفكيك الأفكار والبنى السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتسلطية من ناحية، ودعم التحول الديمقراطي من ناحية أخرى وذلك استنادا إلى عدد من العناصر والمتغيرات منها ما يلي[2]:

أ. **إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات ونشر الوعي السياسي لدى المواطنين:** لا مجال للشك في أن ثورة المعلومات والاتصالات توفر مصادر جديدة ومتعددة ومستقلة للمعلومات خارج دائرة سيطرة وتحكم الأنظمة السياسية، وهو ما يؤدي إلى إنهاء أو التخفيف من احتكار هذه النظم – وبأجهزتها المختلفة – للمعلومات وبخاصة مع التوسع المستمر في البحث الإعلامي المشفر، وبالتالي تراجع درجات التسلطية وشدتها، حيث تشكل ظاهرة احتكار المعلومات أحد المرتكزات الأساسية لتكريس الطابع التسلطي[3].

كما تشكل احد أهم الضغوط التي تدفع النظم العربية إلى التراجع على الممارسات التسلطية في شكل الانتهاكات لحقوق الإنسان وقمع الحريات، مما يصعب إخفاء هذه

---

[1] المزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (برنامج الأمم المتحدة الأنمائي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002)، ص 72.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، *"ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي"*، كراسات استراتيجية، السنة 14، العدد 139، ماي 2006، ص 9.

[3] المرجع نفسه، ص 9.

الممارسات في ظل قوة تدفق المعلومة، وهو ما يدفع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال إلى شن حملات دولية ضدها. لقد أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات في عولمة مثل هذه القضايا (حقوق الإنسان، حق المرأة، الحريات. . .) حيث تخطت نطاق الحدود القطرية ولم تعد شأنا داخليا.

كما يساهم توافر المعلومات وسرعة انتقالها إلى تشكيل الوعي والإدراك لدى الشعوب العربية – أو على الأقل لدى فئة معينة – حيث تصبح على علم بما يحصل من تجارب في دول أخرى في مجالات التنمية والديمقراطية والمشاركة والتحرر، وهو ما يجعل مجال التأثير في اتساع مستمر، مما يولد تعزيز الوعي السياسي، وتطوير أنماط المطالب بشأن الإصلاح السياسي.

ب**دور ثورة المعلومات والاتصالات في تفعيل دور المعارضة السياسية:** عادة ما تعمد قوى المعارضة إلى استخدام التطور التكنولوجي لاختراق المجال السياسي المغلق، وهو حال الحياة السياسية في الدول العربية، فثورة المعلومات والاتصالات تتيح لقوى المعارضة استخدام وسائل وأساليب جديدة لنشر أفكارها وبرامجها، وممارسة أنشطتها، والاتصال بأنصارها ومؤيديها، حيث أصبح يشكل الانترنيت مثلا أهم وسيلة اتصال ليس فقط بين المعارضة الناشطة في الخارج - وهي حال الكثير من القوى المعارضة العربية - وما يدور في الداخل وذلك على غرار ما فعلت "لجنة الدفاع عن حقوق الشرعية" و"الحركة الإسلامية للإصلاح"، وكلتاهما جماعة معارضة سعودية تتخذ من لندن مقرا لها والعديد من الحركات الأخرى[4]. وإنما استخدام الإعلام الإلكتروني وتقنيات الاتصال الحديث كذلك من طرف الأحزاب والقوى المعارضة التي تحظى بالشرعية في بعض الدول العربية، بل وحتى بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية المتشددة، والتي دخلت خيار العنف في مواجهة الأنظمة السياسية، كما هو الحال في كل من مصر والجزائر، قد سعت لاستخدام والاستفادة من هذه الثورة في الترويج لأفكارها وتبرير نشاطاتها وكسب التعاطف والمساندة[5].

وهكذا فإن ثورة المعلومات والاتصالات توفر وسائل تسمح بالبث الإعلامي والتدفق المعلوماتي المباشر، عبر حدود الدول بعيدا عن سيطرة الحكومات، مما يتيح لقوى المعارضة

---

[4] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[5] عثمان تازغات، *"كيف تحولت الشبكة الإلكترونية إلى سلاح بيد الجماعات الإسلامية المتطرفة؟"* مجلة المجلة، العدد 1029، 13 أكتوبر – 6 نوفمبر 1999.

مجالا لممارسة جانب من أنشطتها باستقلالية بعيدا عن ضغوط النظم الحاكمة، التي تبقى قدرتها على مراقبة الأساليب الحديثة لهذه الثورة محدودة. خاصة مع سرعة الاكتشافات والحركة التطورية المتواصلة في هذا المجال.

ج. تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على المجتمع المدني: من المؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني ركيزة أساسية لقيام الديمقراطية، فتواجدها ضروري، ونشاطها الفعال أساس العمل والسلوك الديمقراطي، سواء من خلال دورها في بناء عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر الوعي والقيم الديمقراطية، أو من خلال اعتبارها حلقات وصل مؤسسية بين الحاكم والمحكومين- هذا من جهة- كما لا يمكن أن يولد وينمو المجتمع المدني في غياب الديمقراطية، وضمان حرية النشاط والعمل غير الحكومي - من جهة أخرى- وهكذا تبدو العلاقة جدلية ومعقدة بين الديمقراطية والمجتمع المدني.

في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، تصبح للمجتمعات المدنية في العالم العربي فرصة تعزيز تواجدها في الحياة السياسية، حيث تبيح وسائل الاتصال المتطورة هامش الحركة النضالية ضد الأنظمة التسلطية، وكسب أعضاء جدد، وإيجاد مصادر التمويل، والأهم هو سهولة التواصل مع التنظيمات غير الحكومية الدولية الناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يساعد في ضمان برامج تدريبية للكوادر، وتقديم الدعم المادي وتوفير المساندة من أجل الضغط على الأنظمة والحكومات، وذلك يتم بعيدا عن رقابة الدولة وسيطرتها مما يعزز دورها وفعاليتها[6].

إن التأثير الإيجابي لثورة المعلومات على فعالية وأهمية المجتمع المدني العربي، يبقى مرهونا بمدى قدرة هذه التنظيمات على تكوير مقوماتها وإمكانياتها البشرية، ووسائل نشاطها وأهدافها وفق ما يتماشى مع هذه الثورة. وهذا العامل يفضي إلى حقيقة أن المجتمع المدني العربي - ومن خلال تتبع دوره الآني في الخارطة السياسية الداخلية أو الدولية- يبقى في طور التكوين ويبقى استخدامه لوسائل تدافق المعلومات والتأثير في الحياة السياسية، في نطاق محدود جدا.

د. التأثير الاقتصادي لثورة المعلومات والاتصالات: إن التحرر الاقتصادي، واقتصاد السوق والتجارة الحرة، مبادئ ملازمة للديمقراطية، بل تمثل أحد أسسها البنائية، وهو ما يجعلها

---

[6] حسنين توفيق إبراهيم، *"ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي"*، مرجع سابق، ص 12.

ضرورية في العالم العربي، ويبدو أن هذا المجال لم يبق بعيدا عن تأثير ثورة المعلومات والاتصالات، حيث أن النشاط الاقتصادي في العالم أصبح يعتمد على تنشيط التجارة الإلكترونية التي تتم من خلال شبكة الانترنيت، والتي يستطيع الأفراد والشركات الوطنية أو الأجنبية الانخراط فيها بمعزل عن سيطرة الحكومات، الأمر الذي يعزز من دور القطاع الخاص، ويدعم استقلاليته تجاه الدولة، وهو ما يشكل دعما للتحول الديمقراطي.

غير أن القطاع الخاص العربي، يبدو بعيدا عن بلوغ هذا الهدف، نظرا للتكون التاريخي للأنظمة الاقتصادية، والافتقار للثقافة الاقتصادية اللازمة لنموه وتطوره، كما أن قدرته عن استقلاله عن الدولة تبقى محدودة، خاصة وأن الدولة العربية تبقى هي التي تقدم التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية والعقود والمناقصات، ناهيك أن القطاع الخاص في الدول العربية يتضمن رافدا طفيليا ينخرط في أنشطة غير منتجة اقتصاديا واجتماعيا[7]، وهو ما يؤثر سلبا على النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ويقدم مبررا لإبقاء يد الدولة في المجال الاقتصادي من جهة ثانية، وكل ذلك له تأثير سلبي على تقدم ظاهرة التحول الديمقراطي.

من خلال ما تقدم يمكن الجزم بأن ثورة المعلومات والاتصالات أسهمت في إيجاد معطيات سياسية جديدة على الصعيد العالمي، وذلك من منطلق التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة والمحتملة لها، وهناك جدل واسع في الكثير من الدوائر السياسية والأكاديمية بشأن انعكاسات هذه الثورة على سيادة الدولة، وخاصة في ظل ظاهرة العولمة، وذلك فيما يتعلق بالوظائف التقليدية للدولة، وأنماط علاقتها بالمجتمع، ذلك فضلا عن انعكاساتها على القضايا والعلاقات المرتبطة بالهويات والخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب، وكذلك دورها في إعادة تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد (سياسيا واقتصاديا).

ثورة المعلومات والاتصالات والثورة الشعبية:

ونظرا لضعف المكونات السياسية (الأحزاب)، والمنظمات المدنية في الدول العربية، فان التأثير في الوقت الراهن لثورة المعلومات أخذ بعدا اجتماعيا جارفا، أصبحت معه الثورة الشعبية ميزة المسرح والحراك السياسيين، بعد مرحلة سياسية طويلة من الجمود والركود، سيطرت فيها الأنظمة التسلطية، وعانت الشعوب من القهر والقمع وغياب الحريات والحقوق.

---

[7] غسان سلامة (محررا)، مرجع سابق، نفس الصفحة.

أمام هذا الوضع، فكان لسرعة تسرب المعلومات من خلال مختلف الوسائل الاعلامية المرئية منها والمسموعة، وسهولة التواصل والاتصال من خلال الهاتف النقال ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنيت (الفاس بوك – التويتر) المحرك الرئيسي لهذه الثورة، اذ ساعدت على بناء التساند الاجتماعي الشعبي، والتوافق عن الموعد والآلية والأهداف، وتبادل المعلومات والأخبار، مما صعب على الأنظمة السياسية توقعها أوالتحكم والسيطرة عليها في الشارع من جهة، أو اخفائها عن العالم الخارجي. كما ساهمت هذه الثورة الاعلامية في انتقال ثورة الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير من قطر عربي الى آخر.

خاتمة:

ومن هذا المنطلق فقد شكلت ثورة المعلومات والاتصالات أحد العناصر المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي على الصعيد العربي، باعتبارها فعلت آليات ووسائل الحد من احتكار النظم الحاكمة للمعلومات، وأوجدت مجالات واسعة، ومناخا ملائما لتفعيل أدوار المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني رغم ضعفها، كما ساهمت في توسيع دائرة الرفض الاجتماعي للأنظمة السياسية القائمة، وتخطي عقدة الخوف والخنوع، وإذا كان ساعد في تجاوز ضعف الديناميات السياسية العربية في مرحلة تفكيك التسلطية، وتراجع الدولة البوليسية، فإن مرحلة إعادة البناء تتطلب الدور الفعال للنخب العربية، ومختلف الفواعل السياسية في المجتمعات العربية. وما بقي هو العمل على الاستغلال الأمثل لهذه الوسائل، وتوظيفها في تفعيل وتوسيع العمل الديمقراطي والخروج من بوتقة الدولة والمصالح الضيقة، وتحرير الديمقراطية المقيدة في بعض الدول، والمحافظة على مكاسب الثورة وتدعيم الديموقراطية الناشئة.